

ردّ أفريقيا على فايروس كورونا رسائل أساسية إلى مجموعة العشرين

فايروس كورونا هو أزمة عالمية تصيب العالم بأسره. بيد أن أفريقيا سوف تتضرر بشكل أكبر من خلال خسائر اقتصادية ضخمة ودائمة، ستهدد التقدم والتوقعات، وتوسع التفاوت بين البلدان وداخلها، وتفاقم الهشاشة القائمة.

تحتاج البلدان الأفريقية إلى الدعم في الاستعداد للأزمة الصحية وللتبعات الاقتصادية. وستشكل التدابير التي يتم اتخاذها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مثل التباعدات الجسدية (الاجتماعية) والغسل المنتظم للأيدي، تحديًا خاصًا للبلدان ذات الاتصال المحدود بالإنترنت، والكثافة السكانية، وعدم المساواة في الحصول على المياه وشبكات الأمان الاجتماعي المحدودة.

وتمشيا مع الخطوات التي يتم اتخاذها في جميع أنحاء العالم، تستعد البلدان الأفريقية لأسوأ آثار هذه الجائحة وتدعو إلى التضامن والدعم من قادة مجموعة العشرين؛ وعلى وجه الخصوص:

1. الدعم من أجل ردّ صحي وبشري فوري

أ. على قادة مجموعة العشرين دعم وتشجيع فتح الممرات التجارية، خاصة بالنسبة للأدوية والإمدادات الصحية الأخرى، بالإضافة إلى دعم تحديث البنية التحتية الصحية وتقديم الدعم المباشر للمرافق القائمة. إن ذلك سيمكن البلدان من التركيز على الوقاية قدر الإمكان والبدء في بناء مرافق علاجية. ويجب تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية ومركز مكافحة الأمراض في أفريقيا بتمويل من خلال قنوات الصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وغيرها.

ب. ينبغي على قادة مجموعة العشرين دعم حملات الصحة العمومية والوصول إلى المعلومات، بما في ذلك من خلال شراكة سريعة للقطاع الخاص من أجل الاتصال بالإنترنت لتمكين النشاط الاقتصادي من الاستمرار أثناء تدابير الإبعاد الاجتماعي ودعم المشاركة الفعالة للمعلومات حول الجائحة.

2. تقديم حوافز اقتصادية مستعجلة وفورية للحكومات الأفريقية في جهودها للتصدي لجائحة فايروس كورونا؛ وتحديداً:

أ. يتعين على قادة مجموعة العشرين أن يعلنوا عن 100 مليار دولار أمريكي (بالإضافة إلى 50 مليار دولار تم الالتزام بها بالفعل) لتمويل التصدي الصحي الفوري، وشبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، وإطعام الأطفال غير المتمدرسين، وحماية الوظائف. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يتفق مع التدابير المتخذة في مناطق أخرى. ومن أجل تأمين الحيز المالي والسيولة الفورية، يجب أن تتضمن هذه الحزمة إلغاءً لجميع مدفوعات الفائدة، التي تقدر بنحو 44 مليار دولار أمريكي لعام 2020.

ب. يتعين على قادة مجموعة العشرين أن يدعموا الإعفاء من القروض رأسمالاً وفائدة للدول الأفريقية الهشة مثل منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها، ممن تعاني بالفعل من عبء الديون ولديها فضاء جيائي محدود.

ج. ينبغي أن يؤيد قادة مجموعة العشرين تعزيز القدرة على التنبؤ والشفافية والمساءلة للتدفقات لكي يتمكن وزراء المالية من التخطيط بفعالية، ويمكن لأصحاب المصلحة من المجتمع المدني المساعدة في تتبع التدفقات لضمان وصولها إلى أشد الناس احتياجاً.

3. تنفيذ إجراءات طوارئ لحماية 30 مليون وظيفة معرضة للخطر على الفور في جميع أنحاء القارة، ولاسيما في قطاعي السياحة وشركات الطيران.

أ. يتعين على قادة مجموعة العشرين اتخاذ تدابير لدعم الواردات والصادرات الزراعية، وقطاع الأدوية والقطاع المصرفي. ويجب استعمال تسهيلات ائتمانية ممتدة وخطط إعادة التمويل وتسهيلات ضمان للإعفاءات وإعادة الهيكلة وتوفير سيولة إضافية في عام 2020.

ب. يتعين على قادة مجموعة العشرين دعم خط سيولة متاح للقطاع الخاص العامل في أفريقيا من أجل ضمان استمرار عمليات الشراء الأساسية واستمرار عمل جميع المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التجارة.

ج. يجب على قادة مجموعة العشرين الحرص على أن تتضمن حزم التحفيز الوطنية والإقليمية التي تغطي الأنظمة الخاصة والمالية تدابير لدعم الشركات الأفريقية إلى جانب السماح بتعليق الإيجار والديون وغيرها من التسهيلات للشركات العالمية.